



المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دليل كتابة التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية

مقدمة:

في إطار العمل على تنفيذ مشروع " تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، قام المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بتطوير هذا الدليل الإسترشادي لمساعدة الكتاب الوطنيين في دول المشروع (الإمارات، تونس، لبنان واليمن) على كتابة التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية وفق منهجية تتفق مع المعايير العلمية والمهنية التي يعتمدها المركز.

إن هدف التقرير الوطني، الذي وضع هذا الدليل من أجل تسهيل إنجازه، هو إجراء دراسة تحليلية من شأنها أن تقدم صورة واضحة ومركزة حول وضع القوانين التجارية بمفهومها الواسع، في دول المشروع، بما يعنيه ذلك من دراسة للقوانين ذات الصلة في النصوص وفي الممارسة ومن تحليل للنظام القانوني والإقتصادي بشكل عام، وذلك بهدف تقييم مدى مساهمة هذه الأطر في تحقيق النمو الإقتصادي وتشجيع الاستثمار.

إنطلاقاً من هذا الهدف، وبغية مساعدة هؤلاء الكتاب وتسهيل عمل الفريق الوطني من جهة وضمان أكبر قدر من التجانس بين التقارير الوطنية التي سيتم تقديمها من جهة أخرى، تم اعداد هذا الدليل الذي يشرح الخطوات الواجب اتباعها في صياغة التقرير المذكور وكيفية (منهجية) تنفيذ هذه الخطوات. يقدم هذا الدليل أيضاً معلومات مركزة حول هيكل أو تصميم التقرير، وذلك من أجل استثمار قدرات اعضاء الفريق الوطني بصورة علمية تتوافق مع أهداف المشروع والنتائج المتوقعة منه.

وقد أثبتت التجربة أن وضع واحترام مثل هذا الدليل يشكّل عنصراً أساسياً من عناصر نجاح الجهود الهادفة الى جمع وتحليل المعلومات بصورة علمية ومنهجية خصوصاً عندما يتم ذلك على المستوى الإقليمي. وبالتالي، فإن استخدامه سيعود بالفائدة على الفريق الوطني كونه سيسهل له عمله ويساعده على تكوين مقاربة تحليلية منسقة تسمح بدراسة شاملة للتشريعات التجارية في بلده وتشكّل مدخلاً لفهم الواقع الاقتصادي والاستثماري فيه. كما سيعود بالفائدة على مجموع الجهات المعنية، كالمحامين وأشخاص القطاع الخاص وصانعي السياسات والممارسين في الجهات الرسمية المعنية من جهة

أخرى، ذلك لأنه سيتيح توحيد المقاربة الفنية التي يعتمدها الكتاب الوطنيون في الدول المختلفة وبالتالي سيسهل عملية استيعاب محتويات التقارير المختلفة ومقارنتها، والبناء عليها في الدراسات المعمقة التي سيتم إعدادها في إطار المشروع في مرحلة لاحقة. كما سيتمكن فريق العمل الإقليمي من دمج التقارير الوطنية المختلفة في إطار تقرير إقليمي مقارن يقدم نتائج هذه التقارير ويشكل مادة من مواد حوار السياسات الإقليمي حول تطوير القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ان هذا الدليل، على أهميته، لا يكفي وحده. فإنجاز التقارير الوطنية بمستوى عال من الجودة يتطلب مجموعة أخرى من "أدوات النجاح"، أهمها (1) كفاءة الفريق الوطني والتزامه العالي بمعايير المهنية والموضوعية، و(2) تضافر العمل والتنسيق بين أعضاء الفريق الوطني (الكاتب والمستشار والمساعد ومن يختارونه لمساعدتهم) عبر الاستعانة بأوراق خلفية وذلك لدعم وتعزيز المعرفة وتبادل الافكار والخبرات سواء كانت قانونية أو إقتصادية أو مالية أو غيرها ، و(3) حرص الفريق الوطني على أن يشرك معه في الرأي والمذاكرة والمناقشة عدة أطراف محلية ولا سيما الجهات الحكومية المعنية بموضوع التقرير (الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية)، ونقابات واتحادات المحامين، وكذلك الهيئات الاقتصادية والتجارية من القطاع الخاص (غرف التجارة والصناعة والإتحادات النقابية والهيئات المهنية ذات الصلة). ان مشاركة هذه الجهات المحلية في صياغة التقرير تكتسب أهمية كبرى وتشكل دعماً قوياً للمشروع خصوصاً وأن الغاية النهائية المرجوة هي الإصلاح القانوني، الأمر الذي لا يمكن أن يتم الا عبر مشاركة وانخراط الأطراف الفاعلة المعنية في المجتمع.

يبقى أن نشير الى أهمية التقيد بهذا الدليل كخطوة أولى في إنجاز التقارير حتى تكون بمستوى عال ومثالا مهماً في البحث العلمي ومرجعاً جيداً للمهتمين في مجالات القانون والتنمية. بناء عليه، وفي ضوء كل ما سبق، فقد تم تقسيم الدليل كما يلي:

أولاً: الخطوات التنفيذية والمنهجيات التي يجب إتباعها لإنجاز التقرير

ثانياً: هيكل التقرير الوطني أو بتعبير آخر المخطط الأساسي لمحتويات التقرير

ثالثاً: ملاحق الدليل

بيروت في 28 تموز/يوليو 2008

الدكتور وسيم حرب

المستشار التقني الرئيس

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

الاستاذ إيليا شلهوب

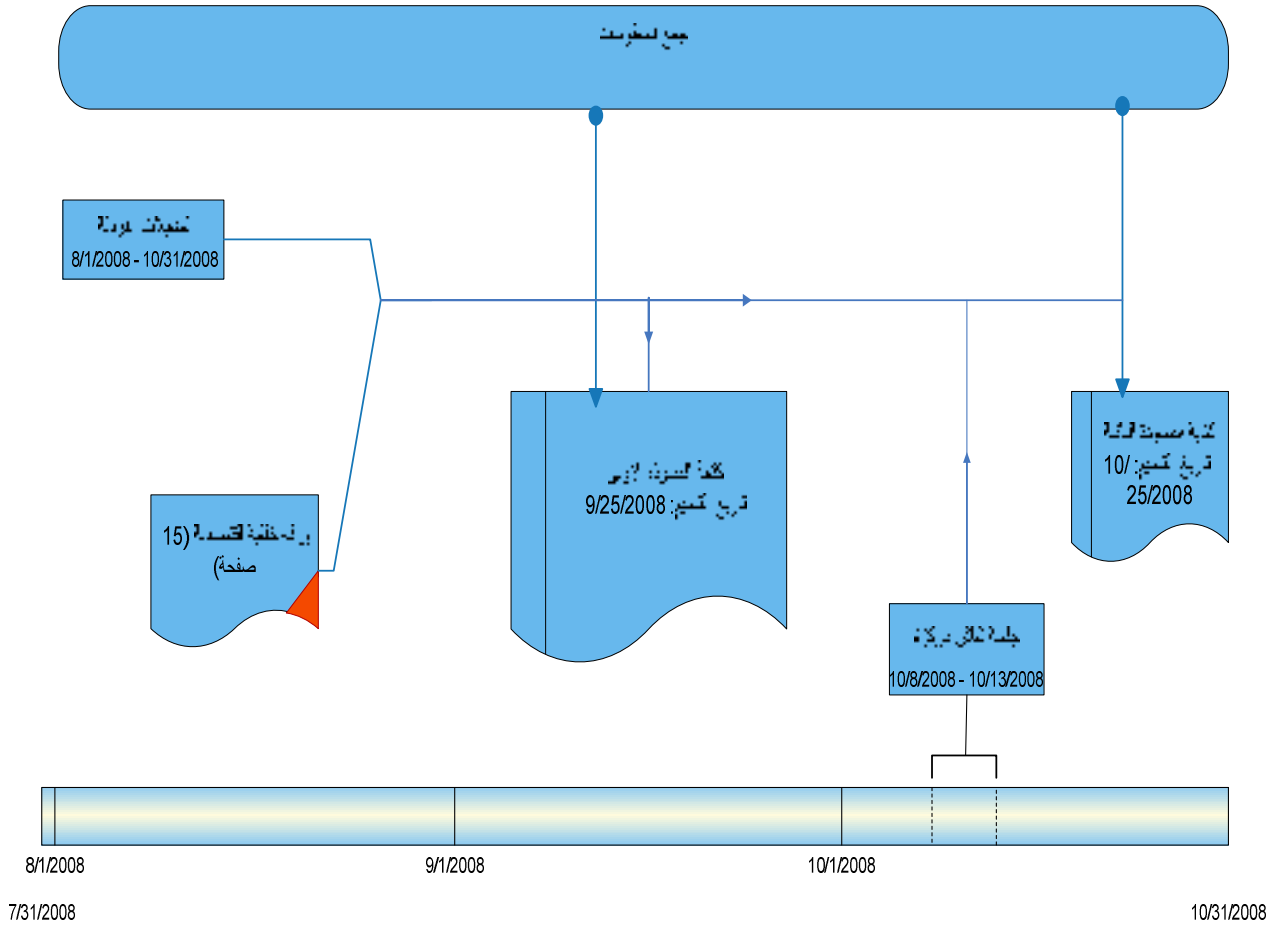
مدير المشروع

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

أولاً: الخطوات التنفيذية والمنهجيات

يقدم الجزء الأول من الدليل صورة عامة عن خطوات العمل الواجب اتباعها لإنجاز التقرير الوطني وعن المنهجيات الواجب احترامها أثناء القيام بهذه الخطوات. ووفقاً لما هو واضح في الرسم البياني أدناه، فإن المرحلة الأولى في اعداد التقرير هي مرحلة البحث وجمع المعلومات. وهذا يمكن الفريق الوطني من أن يكون فكرة أوضح عن موضوع التقرير والمصادر المتوافرة لديه. بعد انتهاء المرحلة الأولى من جمع المعلومات، يلجأ الكاتب الى تعزيز معارفه عبر لقاءات فردية تهدف الى تبادل الافكار والاستئناس بأراء شخصيات بارزة مهتمة ومؤثرة في مجال الاقتصاد والتنمية. خلال هذه المرحلة، سيتم العمل أيضاً وبالتوازي، على وضع الورقة أو الاوراق الخلفية، وذلك حسب حاجة الكاتب الوطني. ستقدم هذه الأوراق الخلفية معلومات متخصصة حول الواقع الاقتصادي والمالي والاستثماري في الدولة وحول العلاقة مع التشريعات القائمة بحيث يتم الإفادة من هذه الورقة الخلفية في كتابة التقرير.

بعد الانتهاء من هذه الخطوات، يبدأ الكاتب الوطني بالعمل على صياغة المسودة الأولى من التقرير. بعد انتهاء المسودة الأولى، تتم مناقشتها خلال جلسة أو أكثر من جلسات النقاش المركزة التي يجب أن تضم ما لا يزيد عن ثماني (8) شخصيات معنية بموضوع التقرير وذلك بهدف مناقشة التقرير وإغنائه باقتراحات وأفكار جديدة تؤدي الى تطوير وتعديل محتواه. بعد ذلك، يقوم الكاتب الوطني بكتابة المسودة الثانية للتقرير في ضوء النتائج التي تم تحصيلها من جلسات النقاش المركزة بغية عرضها ومناقشتها في ورشة عمل وطنية موسعة. ويتم تنظيم ورشة العمل الوطنية من قبل الفريق الوطني بحيث يضم حوالي أربعين (40) شخصية من الدولة تمثل مختلف الجهات المعنية بالاقتصاد والتنمية والقوانين التجارية، سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص. ويكون الهدف من المؤتمر الحصول على المزيد من الاراء والتعليقات والملاحظات على التقرير، إضافة الى أن هذا المؤتمر سيكون وسيلة للاعلان عن موضوع التقرير وأهميته الذي يتوقع أن يشكل أرضية علمية لتعزيز العمل على تطوير واقع القوانين التجارية في الدولة المعنية.



الخطوة 1: البحث وجمع المعلومات

من المهم أن تبدأ عملية البحث وجمع المعلومات في بداية شهر آب/أغسطس 2008 أو فور تسلم هذا الدليل على أن تستمر طيلة مدة تنفيذ المشروع بهدف تحديث المعلومات التي تم جمعها وإضافة معلومات جديدة.

• ما هي الغاية أو الهدف من جمع المعلومات؟

ان جمع المعلومات هي الخطوة الأهم في صياغة التقرير، بحيث تسمح النتائج الأولية التي يتم تحصيلها بتكوين فكرة واضحة ومركزة لدى الفريق الوطني حول الاطار التشريعي/الاقتصادي في الدولة، كما وتشكل المصدر الاساس لتغذية التقرير وامداده بالمعلومات والبيانات الدقيقة والموثقة. هذا بالاضافة الى أن المعلومات التي يقوم بتجميعها الفريق الوطني لغاية هذا التقرير قد تستخدم في إعداد باقي المخرجات المتوقعة من المشروع كالدراسة المعمقة حول الموضوع المحدد الخاص بكل دولة أو حتى وثائق ورش العمل. وهذا ما يؤكد على أهمية البحث الجيد والممنهج والموثق.

نشير هنا الى أن كافة المعلومات التي سيتمّ جمعها سيتمّ الإستفادة منها ونشرها على الموقع الإلكتروني للمركز العربي بشكل ملف يضم القوانين والتنظيمات وغيرها من المراجع التي تفيد القانونيين والمستثمرين ورجال الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **المعلومات التي يجب أن تجمع؟**

ان المعلومات التي يجب على الفريق الوطني أن يجمعها تمهيداً لانجاز التقرير الأول تشمل:

1. **النصوص الرسمية** كالقوانين والمراسيم (اللوائح التنفيذية) والتنفيذية والقرارات الوزارية والادارية وحتى التقارير الرسمية الصادرة عن جهات حكومية وادارية.
2. **الدراسات والكتب والتقارير الصادرة عن جامعات، خبراء، هيئات دولية، منظمات غير حكومية، مراكز أبحاث، نقابة محامين، فعاليات اقتصادية وشركات الاحصاء، سواء كانت من المصادر الإلكترونية كشبكة الأنترنت وقواعد المعلومات أو من مصادر ورقية.**

نشير هنا الى انه من المفيد الاطلاع على قاعدة التشريعات والتنظيمات العربية التي أنشأها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وتحتوي على كافة النصوص والقوانين في الدول العربية، وذلك عبر الموقع الإلكتروني: www.arabruloflaw.org

- **كيف يتم جمع المعلومات وارسالها للمركز العربي؟**

أثناء عملية جمع المعلومات، يجب الإحتفاظ ببيانات كافية حول نوع ومصدر المعلومات التي يتمّ جمعها وذلك لأهداف التوضيب والتوثيق بما يحفظ حقوق الملكية الفكرية ويشكّل أرشيف هذا العمل المهم. لذلك، يجب أن يتم وضع لائحة كاملة بكل المراجع التي يتمّ إيجادها، وأن يتم حفظها كنسخ الكترونية (digital) إضافة الى المراجع الورقية. يتوقع أن يتم ارسال هذه اللائحة وصور عن كل المراجع (الالكترونية والمنسوخة الكترونياً) الى المركز العربي في بيروت تباعاً (مرة عند نهاية كل شهر) بواسطة البريد الإلكتروني أو على أقراص مدمجة بواسطة البريد السريع. من المتوقع ان يتضمن التقرير في متنته ونهايته اشارة ببيليوغرافية الى مصادر المعلومات.

- **كيف تتم عملية توثيق البحث وجمع المعلومات؟**

مع انتهاء كل شهر، من المتوقع أن يقوم الفريق الوطني بارسال كافة المراجع التي تمّ تجميعها خلال الشهر المذكور الى المركز العربي بالاضافة الى تقرير بحثي مبسّط يبرز نتائج هذه البحوث. ينقسم هذا التقرير البحثي المبسّط الى مقدّمة تشرح هدف البحث ومن قام به ومدّته الزمنية، يليها ثلاثة أقسام (1) وصف لمصادر الوثائق التي تمّ تجميعها وطرق الحصول عليها، و(2) وصف مقتضب لمحتوى الوثائق التي تمّ جمعها، و(3) تحليل لجودة الوثائق التي تمّ

جمعها وتبيان المراجع المفضلة لدعم كتابة التقرير. (مرفق ربطاً النموذج رقم 1 الذي قام بوضعه المركز العربي للتقرير البحثي).

الخطوة 2: المقابلات الفردية

أثناء عملية جمع المعلومات، وقبل إنجاز المسودة الأولى من التقرير، يجب على الكاتب البدء بإشراك شخصيات بارزة في عملية وضع التقرير. ويتم ذلك من خلال إجراء جولة من المقابلات الفردية التي تساعد على التعريف بالتقرير والمشروع وتوطيد علاقة تعاونية مع هذه الشخصيات البارزة، إضافة الى الفائدة العلمية المرتجاة منها من خلال الاستئناس بالأفكار وتوسيع المدارك لجهة حاجيات البلد التشريعية. وتبدأ هذه الجولة في بداية شهر آب/أغسطس 2008 وقد تستمر حتى وضع المسودة الثانية من التقرير وذلك في نهاية شهر تشرين الاول/أكتوبر 2008، وذلك بحسب ما يري تأيه الكاتب الوطني.

• مفهوم المقابلات الفردية وهدفها والغاية منها:

تعتبر "المقابلات الفردية" (Individual Interviews) وسيلة مهمة لإغناء أي عمل كتابي خصوصا اذا ما كان يطمح الى اعتماد منهجية علمية ذات مستوى فني عال والى استمراج آراء أصحاب الخبرة للوصول الى أفضل النتائج وأكثرها قربا الى الموضوعية. والمقابلات الفردية هي لقاء علمي يجري تنظيمه بين الكاتب الوطني من جهة وشخصيات بارزة ذات خلفيات اقتصادية وقانونية واجتماعية وذات نشاط متميز في الحقلين العام والخاص في الدولة، بحيث تعتبر هذه المقابلات مرجعا مفيدا للعمل الكتابي. قد تكون هذه الشخصية خبير أو وزير أو مسؤول حكومي رسمي رفيع المستوى، أو شخصية اجتماعية هامة أو غيرها. وعادة ما يتم اللجوء للمقابلة الفردية عندما يكون الشخص المطلوب للقاء معه من مستوى سياسي أو علمي معين بحيث يكون الإجتماع معه وجها لوجه أنفع وأجدي، أو عندما يكون هناك اعتبارات سياسية واجتماعية يقررها الكاتب الوطني نفسه وتفرض أن يكون اللقاء فرديا.

ان الغاية من المقابلات الفردية تكون إما استكمال جمع معلومات معينة لم يتم الإستحصال عليها بوسائل البحث العادي، وإما استطلاع آراء معينة حول مسائل موضوعية وأخذ أفكار ينوي الكاتب التطرق لها، وإما طرح إشكاليات معينة ذات صلة بالعمل الكتابي. وهي كلها أمور تساعد الفريق الوطني على بدء أعمال الكتابة بصورة أفضل وأنجع. وبشئى الاحوال، فان المقابلات الفردية تساهم في تعريف الشخصيات البارزة واصحاب القرار على المشروع واشراكهم في محاوره ونشاطاته.

تتيح المقابلة الفردية للكاتب الوطني لقاء شخص قد يصعب لقاءه في الظروف العادية أو في جلسات نقاش مركزة كما تتيح له توسيع الإفادة من الوقت مع هذا الشخص بحيث يركز أسئلته ويعزز المعرفة التي يريد الوصول اليها.

• آلية تنفيذ المقابلات الفردية:

1. تحديد الهدف: لا بد من تحديد الهدف بصورة واضحة عند تقرير وجوب تنظيم مقابلة فردية أي النتيجة التي سيسعى الكاتب للخروج بها من هذا النشاط.
2. إختيار المشاركين: بناء على الهدف المحدد، يتم اختيار الشخص أو الاشخاص المنوي مقابلتهم.
3. الإتصال بالمشاركين: يتم ذلك من خلال إعداد رسالة واضحة تتضمن وصفا سريعا للمشروع والغاية من اللقاء بالإضافة الى مجموعة مقتضبة من الأسئلة المركزة لإتاحة المجال أمام الشخصية للإعداد. ويفضل أن يتم إرفاق الرسالة بوثائق عن المشروع أو وثائق أخرى تخدم الهدف من اللقاء على أن يتم مراعاة التبسيط والتركيز في تقديم المعلومات. ويفضل إتاحة أسبوعين بين إرسال الدعوة وبين عقد اللقاء، وذلك أيضا لإتاحة الوقت أمام المشاركين للتحضير للمقابلة. وقد يكون من المفيد الحاق رسالة الدعوة بمكالمة هاتفية خصوصا في الاحوال التي يكون أحد أعضاء الفريق الوطني على معرفة بالشخص المنوي عقد المقابلة معه.
4. وضع محضر المقابلة الفردية: يجب أن يتم توثيق المقابلة والافكار/الاقتراحات الواردة فيها في محضر مختصر وذلك وفق نموذج معين قام بوضعه المركز العربي (مرفق ربطاً النموذج رقم 2)

الخطوة 3: وضع الورقة الخلفية الإقتصادية

تعتمد صياغة التقرير الوطني على ورقة خلفية اقتصادية يتم تطويرها من قبل المستشار الوطني أو أشخاص قد يكلفهم الكاتب الوطني لهذه الغاية، وتتولى تقديم معلومات حول الوضع الإقتصادي في الدولة والسياسة الإقتصادية الحالية بالإضافة الى أي معلومات أخرى تساعد الكاتب الوطني على تقييم القوانين التجارية بالنظر الى دورها في تحقيق النمو وتشجيع الإستثمار.

• ما هي الغاية أو الفائدة من هذه الورقة؟

ان الورقة الخلفية تتم كتابتها من قبل شخصية علمية ومعروفة تنتمي الى مجال الاعمال ويفترض أن تتضمن معلومات ومعطيات واقعية (احصاءات، بيانات) الى جانب تحليل معمق ذي طابع اقتصادي تنموي عن وضع البلد. وهذه الورقة بما تتضمنه تخدم الكاتب الوطني اذ بإمكانه ان يبني عليها ويستخدمها عند تحليله للتشريعات والتنظيمات القانونية. مرفق ربطاً الاطار العام لمحتويات وتصميم الورقة الخلفية (النموذج رقم 3)

من المفيد الإشارة الى ان بإمكان الكاتب الوطني التصرف بالورقة الخلفية كما يشاء بحيث يقطع منها أو يعدل فيها أو يستخدم أقسام محددة منها وفقاً لما يحتاجه في التقرير، على أن يشير في تقريره الى الاستعانة بهذه الورقة، علماً بأنه لا يتوقع من الورقة الخلفية أن تتعدى الخمسة عشر صفحة.

الخطوة 4: كتابة المسودة الأولى للتقرير

انطلاقاً من عملية جمع المعلومات ومن النتائج التي خرج منها الكاتب من المقابلات الفردية (حتى تاريخه) وبناءً على الورقة الخلفية، يبدأ الكاتب أعمال كتابة المسودة الأولى للتقرير ومن المفضل أن يبدأ ذلك انطلاقاً من 27 آب/أغسطس 2008 وذلك وفق الهيكلية المقترحة في الجزء الثاني من هذا الدليل. ويتوقع من الكاتب الوطني أن ينهي وضع المسودة الأولى في 25 أيلول/سبتمبر 2008 وأن يرسلها الى المركز العربي في بيروت بواسطة البريد الإلكتروني.

• مضمون التقرير:

يستفيد الكاتب الوطني في صياغته للمسودة الأولى من (1) التقرير البحثي ونتائج أعمال جمع المعلومات، و(2) الورقة الخلفية الاقتصادية، و(3) والأوراق الخلفية الأخرى - بحال وجودها - والتي يقوم بإعدادها مستشار أو أكثر بناءً على طلب الكاتب الوطني بهدف إغناء العمل الكتابي وتتركز عادة حول مواضيع محددة وتكون مقتضبة في حجمها ومركزة في مضمونها، و(4) الاستشارات التي يقدمها المستشار أو المستشارين الوطنيين والدوليين و(5) تعليقات المركز العربي التي يقوم بها في إطار متابعة عمل الكاتب الوطني، و(6) نتائج المقابلات الفردية.

• شكل التقرير:

من المفضل أن تتم صياغة التقرير بما يراعي القواعد الشكلية التالية:

1. عدد الصفحات: تتراوح عدد صفحات التقرير بين 30 و40 صفحة (دون غلاف التقرير وملحقاته).
2. نوع الخط الذي يستخدم لطباعة التقرير (Simplified Arabic).
3. حجم الخط الذي يستخدم لطباعة التقرير (13).
4. الاقتباس: يجب وضع أي اقتباس مباشر ضمن قوسين وإظهاره بما لا يقبل الشك على أنه اقتباس مباشر من مصدر آخر وذلك لتفادي أي لغط أو التباس قد يؤدي الى خرق لقوانين الملكية الفكرية.
5. المراجع: يجب ترقيم جميع المراجع التي سيتم استخدامها أثناء صياغة التقرير لتسهيل ذكرها عند الاستعانة بها في متن التقرير وذلك من خلال ذكر رقم المرجع دون كافة المعلومات الخاصة بالمرجع (يراجع نموذج رقم 4 حول توثيق المراجع)
6. التوثيق: يجب أن يتم وضع كل ما يتم اقتباسه وكافة المراجع التي يتم الاستعانة بها في هوامش التقرير وذلك بالإشارة الى رقم المرجع والصفحة التي وردت فيها المعلومة.

الخطوة 5: جلسة نقاش مركزة

يجب على الكاتب الوطني أن ينظم جلسة نقاش مركزة في الفترة الممتدة بين 8 و 13 تشرين الأول/أكتوبر 2008 بحيث يتم دعوة مجموعة من الخبراء وممثلي الجهات الوطنية المعنية بوضع التقرير الوطني إليها بغية الاستفادة من ملاحظاتهم وتعليقاتهم لتنقيح المسودة الأولى وإخراج المسودة الثانية من التقرير. ويمكن للفريق الوطني أن ينظم جلسات إضافية حسب الحاجة.

• مفهوم جلسات النقاش المركزة وغايتها:

تعتبر "جلسات النقاش المركزة" (Focus Groups) وسيلة مهمة لإغناء أي عمل كتابي خصوصاً إذا ما كان يطمح إلى اعتماد منهجية علمية ذات مستوى فني عالٍ ومن استمراج آراء ذوي الخبرة للوصول إلى أفضل النتائج وأكثرها قرباً إلى الموضوعية. ولسات النقاش المركزة هي لقاء علمي موسّع يجري تنظيمه بين الفريق الوطني ومجموعة من الخبراء البارزين الذين يعتبرون مصدراً مهماً للمعلومات والأفكار التي تغني العمل الكتابي.

أما الغاية من جلسات النقاش المركزة فتكون إما استكمال جمع معلومات معينة لم يتم الاستحصال عليها بوسائل البحث العادي، وإما استبيان آراء معينة حول مسائل موضوعية ينوي الكاتب التطرق لها، وإما طرح إشكاليات معينة ذات صلة بالعمل الكتابي. وهي كلها أمور تساعد الفريق الوطني على بدء أعمال الكتابة بصورة أفضل وأنجع. وبشتى الأحوال، فإن جلسات النقاش المركزة تساهم في تعريف الخبراء والجهات المعنية على المشروع واشراكهم في محاوره ونشاطاته.

ولجلسة النقاش المركزة فائدة علمية مهمة بالنظر إلى أنها تشدّد ذهن المشاركين وتحفّز النقاش بصورة تتيح مقارنة ومعالجة الكثير من المواضيع والإشكاليات وبالتالي تتيح الخروج بنتائج مميّزة بغناها العلمي وعمقها التحليلي.

اذن، يتبين أن للمقابلات الفردية ولسات النقاش غايات متشابهة تتقاطع لناحية الاستحصال على أكبر قدر من المعلومات الإضافية من جهة وتحديث وتثبيت المعلومات الموجودة وتبادل المعرفة والخبرات من جهة أخرى، رغم اختلاف الوسائل والأطر.

• آلية جلسات النقاش المركزة:

1. تحديد الهدف: لا بد من تحديد الهدف بصورة واضحة عند تقرير وجوب تنظيم جلسات نقاش، أي النتيجة التي سيسعى الكاتب للخروج بها من هذا النشاط.

2. إختيار المشاركين: بناء على تحديد الهدف، يتم اختيار الشخص أو الأشخاص المنوي دعوتهم للمشاركة في جلسة النقاش.

3. الإتصال بالمشاركين: يتم ذلك من خلال إعداد رسالة واضحة تتضمن وصفاً سريعاً للمشروع والغاية من اللقاء بالإضافة إلى مجموعة مقتضبة من الأسئلة المركزة لإتاحة المجال أمام المدعويين للتخصير الجيد للنقاش وصولاً

الى نتائج بناءة. يفضل أن يتم إرفاق الرسالة بوثائق عن المشروع أو وثائق أخرى تخدم الهدف من اللقاء على أن يتم مراعاة التبسيط والتركيز في تقديم المعلومات. ويفضل إتاحة أسبوعين بين إرسال الدعوة وبين عقد اللقاء، وذلك لإتاحة الوقت أمام المشاركين لإعداده. وقد يكون من المفيد الحاق رسالة الدعوة بمكالمة هاتفية خصوصاً في الاحوال التي يكون فيها أحد أعضاء الفريق الوطني على معرفة بالشخص المدعو.

4. وضع محضر: يجب أن يتم توثيق النقاش وخلصاته في محضر مختصر وذلك وفق نموذج معين قام بوضعه المركز العربي (مرفق ربطاً النموذج رقم 5)

لإنجاح جلسة النقاش المركزة وتوسيع إمكانية الإفادة منها، يجب البدء بالتحضير لها قبل حوالي ثلاثة أسابيع من انعقادها عبر دعوة ممثلين عن الجهات الرسمية المعنية ورجال القانون (محامين، قضاة، أساتذة قانون الخ) وممثلين عن القطاع الخاص. ويتم التوضيح في الدعوة عن هدف الجلسة وما المطلوب من المشاركين القيام به.

الخطوة 6: كتابة المسودة الثانية

إنطلاقاً من أعمال جمع المعلومات والنتائج التي خرج بها الكاتب من المقابلات الفردية، وبناء على خلاصات جلسة النقاش المركزة، يبدأ الكاتب بالعمل على تطوير المسودة الثانية للتقرير وذلك وفق الهيكلية المقترحة في القسم الثاني من هذا الدليل على أن يرسلها الى المركز العربي في بيروت في تاريخ لا يتعدى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2008. وتعتمد في صياغة المسودة الثانية للتقرير المنهجية المعتمدة في المسودة الاولى سواء لناحية الشكل أو المضمون (أنظر الخطوة 4). تجدر الإشارة إلى أنه يجب تقديم هذه المسودة في ورشة العمل الوطنية وضرورة تنقيحها وفق نتائج وخلصات الورشة.

ثانياً: تصميم التقرير وهيكلته

إن هذا التصميم يشكّل جزءاً لا يتجزأ من هذا الدليل الاسترشادي الذي تم وضعه للمساعدة في إنجاز التقارير الوطنية حول واقع القانون التجاري في دول المشروع الأربعة. والإلتزام بهذا التصميم هو عنصر أساسي من عناصر إنجاز هذا المجهود العلمي الهام وذلك كونه يسهل مناقشة التقارير وتقييمها فيما بعد ومن ثمّ دمجها في إطار تقرير إقليمي مقارن. تتضمن الهيكلية الأقسام التالية:

I. ملخص تنفيذي (Executive Summary)

يحتوي هذا القسم على ملخص مكثف لموضوع التقرير وما يتضمنه من نقاط ومعلومات أساسية وما توصل اليه من خلاصات.

II. فهرس بالمحتويات (Table of Contents)

يبرز هذا الفهرس عناوين ومضمون المقاطع المدرجة في متن التقرير مع اشارة الى أرقام الصفحات الموازية لها.

III. توطئة (Preface)

يشمل هذا القسم تعريف بهدف التقرير وبالسياق الذي تم اعداده ضمنه (الرجاء اعتماد النبذة المرفقة ربطاً نموذج رقم 6) كما يشرح للمراحل التي قطعتها صياغة التقرير (عملية البحث، المقابلات الفردية وجلسات النقاش) والاشخاص الذين ساهموا في اعداده (الكاتب، المستشار، المساعد)، بالإضافة الى الجهات التي تمّ استشارتها وإشراكها أثناء إعداد التقارير (خبراء من الجهات الحكومية وهيئات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة). وتشرح التوطئة للمشاكل التي واجهها الفريق الوطني - إذا ما وجدت أثناء إنجاز التقرير (صعوبة الوصول الى المعلومات، عدم وجود مصدر جامع للقوانين والنصوص الرسمية، ضعف تجاوب المؤسسات الرسمية، الخ...).

IV. تصميم مضمون التقرير (Outline of Content)

1. الخلفية الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية للدولة

تشمل هذه الفقرة عرض للواقع الجغرافي والسياسي في الدولة (الموقع الجغرافي والعلاقات مع دول الجوار ومع المجتمع الدولي، طبيعة النظام السياسي، مشاركة المواطنين في صنع القرار، الحريات، أهمّ المشاكل التي تواجه البلاد الخ.). كما تتناول النظام الاجتماعي والديموغرافي والمعطيات الاقتصادية في الدولة (عدد السكان والتوزيع العمري، التنوع الديني/المذهبي والعنقي، توزيع فئات الدخل، الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي للفرد). هذا بالإضافة الى عرض عام للسياسة الاقتصادية وأسس المالية العامة في الدولة (اقتصاد حر أم موجه، تدخل الدولة في الاقتصاد، القطاعات التقليدية والمتطورة - المعلوماتية، الاتصالات، المصرفي-، إمكانية الخصخصة، سياسة الضرائب والرسوم، الفائدة ومعدل التضخم، الخ.). وتشرح هذه الفقرة أيضاً النظام القانوني والبيئة القضائية في الدولة (السمة الأساسية للنظام القانوني، الثبات التشريعي، طبيعة ومكونات النظام القضائي، استقلال السلطة القضائية، درجات المحاكمة، سرعة وفعالية الاجراءات القضائية، الخ.).

2. البيئة القانونية للتجارة والأعمال (التشريعات التجارية المختلفة والمتنوعة بالشكل والمضمون، عرض وتقييم)

تشمل هذه الفقرة استعراض لسمات الواقع القانوني والتشريعي المتعلق بالتجارة والاقتصاد والاعمال في الدولة (القوانين التجارية الرئيسية والقوانين ذات الصلة)¹ مع الاشارة الى أبرز المحطات التشريعية في حياة الدولة ولا سيما تلك التي شهدت تعديلات كبيرة ومهمة أو شهدت اصدار تشريعات أساسية، بالإضافة الى وضع الدولة بالنسبة للانضمام الى الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والاعمال. كما تتضمن الفقرة تحليل للقوانين التجارية في الدولة وتقييم دورها في تحفيز الاعمال وخلق مناخ مؤات للاستثمار.

ان عملية التحليل والتقييم تتطلب الوقوف عند نقاط القوة والضعف في هذه التشريعات (هل هناك نصوص قانونية تسهل اجراءات تأسيس الشركات والكلفة المرتبطة بها؟، هل هناك نصوص تشجع انشاء الشركات غير العائلية وتعرض لوسائل الادارة والمحاسبة وحماية الاقليات فيها؟ هل أن نظام اثبات المعاملات التجارية معقد؟ هل هناك قوانين تشجع على الاحتكار وتضع قيود على المنافسة؟ هل أن حماية الملكية الفكرية كافية كما هو منصوص عنها في التشريعات؟ هل يوجد وسائل بديلة لحل النزاعات كالتحكيم وهل يحق للدولة أن تكون طرفاً فيها؟ هل أن قوانين العمل متعسفة تجاه رب العمل؟ الخ.) يلي ذلك، دراسة تقييمية لاثار الواقع التشريعي (القوة والثغرات) على تعزيز البيئة الاستثمارية وخلق مناخ مؤات للأعمال من خلال التعرض للحوافز أو العوائق التشريعية للاستثمار، بالإضافة الى الضمانات الموضوعية والاجرائية التي تحميه. انطلاقاً من كل هذا، تنتهي هذه الفقرة باستعراض للنصوص أو المواد

¹قانون العقود، قانون الشركات، قانون الإستثمار، قانون المصارف، القانون المالي والضريبي، قوانين المنافسة وحماية المستهلك، قوانين الملكية الفكرية، الإجراءات المدنية والتجارية، وسائل حل النزاعات التجارية (الرسمية وغير الرسمية)، القانون العقاري، قانون البيئة، القانون الإداري، التأمين، البورصة

القانونية التي يجب أن تلغى أو تعدل من ضمن القوانين التجارية الحالية بالإضافة الى النصوص أو المواد القانونية التي يجب أن تضاف على القوانين التجارية الموجودة.

3. أبرز الأنشطة والبرامج الإصلاحية التي تنفذ في الدولة بهدف تعزيز القوانين التجارية ودعم مناخ الاستثمار.

يتم في هذه الفقرة استعراض وتقويم للبرامج والأنشطة الإصلاحية التي تنفذ في دولة، وذلك عبر تحديد الجهات المنفذة والاهداف المتوخاة، والنتائج التي تم تحقيقها حتى تاريخه. من أبرز الامثلة على هذه الأنشطة، ورشات العمل والدورات التدريبية لتعزيز القدرة حول القانون التجاري، اللجان المنشأة لدراسة القوانين واقتراح تعديلات عليها، وغيرها.

4. الخاتمة

تشمل هذه الفقرة خلاصة لما تم استعراضه في خلال التقرير مع شرح التحديات التي تعيق عملية الإصلاح التشريعي في مجال القانون التجاري والتوصيات أو خريطة الطريق المقترحة من أجل تحقيق هذا الإصلاح وتعزيز بيئة الاستثمار. من المهم أن يتم في هذه الفقرة تقديم مدخل الى الموضوع المحدد المفترض معالجته في الدراسة المعمقة التي تلي هذا التقرير (قانون الاستثمار والقطاع العقاري في الامارات، قانون المنافسة في تونس، الملكية الفكرية في لبنان، وتنفيذ العقود في اليمن)

V. الملاحق (Annexes)

من المهم ان يرفق التقرير ببعض الملحقات التي تتضمن معلومات توضيحية إضافية مفيدة لموضوع التقرير ومفسرة لمعلوماته. ان هذه الملحقات هي التالية:

1. معجم الألفاظ
2. جردة بالقوانين والأنظمة الاقتصادية
3. جداول بالإحصائيات والبيانات الميدانية (statistics and empirical data)
4. لائحة بالشركاء والأطراف المعنيين في الدولة،
5. الأوراق الخلفية
6. محاضر اجتماعات جلسات النقاش المركزة والمقابلات الفردية

ثالثاً: ملاحق الدليل

1. نموذج تقرير بحثي
2. نموذج محضر المقابلات الفردية
3. نموذج محتوى وتصميم الورقة الخلفية
4. نموذج توثيق المراجع
5. نموذج محضر جلسات النقاش المركزة
6. نبذة حول سياق وهدف التقرير



تقرير بحثي (نموذج رقم 1)

| | |
|--|----------------|
| | الاسم: |
| | تاريخ التقرير: |
| | تاريخ إرساله: |

المقدمة: (هدف البحث / الغاية منه / المنهجية المتبعة لاجرائه)

القسم الأول: عرض لمصادر الوثائق التي تمّ جمعها وكيفية الحصول عليها:

المصادر الالكترونية:

المصادر الرئيسية:

القسم الثاني: وصف مقتضب لمحتوى الوثائق التي تمّ جمعها (ما هي المواضيع التي تعالجها والنقاط الأساسية المطروحة)

القسم الثالث: تحليل للنتائج المحصلة والتي تمّ جمعها، وتبيان المراجع المفضلة لدعم كتابة التقرير (هل قدمت هذه البحوث معلومات جديدة وكيف يمكن الاستفادة منها في التقرير)



محضر المقابلات الفردية (نموذج رقم 2)

| | |
|--|----------------------|
| | الاسم: |
| | الشخصية المقابلة: |
| | تاريخ المقابلة: |
| | مكان المقابلة: |
| | تاريخ إرسال التقرير: |

المقدمة: (تعريف بالشخصية، أسباب اختيارها، تحديد الهدف)

النقاط المثارة والاسئلة التي طرحت:

الخلاصات:



الورقة الخلفية حول الوضع والسياسة الاقتصادية في الدولة (نموذج رقم 3)

1. البيئة الاقتصادية والمالية:

- البيانات العامة الاقتصادية: التوزيع العمري للسكان، فئة الدخل، ميزان المدفوعات، مستوى الاستثمار والاستهلاك، مقارنات مع غيرها من البلدان المحيطة بها ، عضويتها في المنظمات الدولية.
- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي للفرد ، معدل التضخم، سعر الفائدة وتوافر الائتمان.
- سياسات الدولة الإجرائية: الميزانيه والانفاق العام، الوضع النقدي، مستوى الضرائب (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل ، ضريبة الشركات ، المؤشرات المالية :مجموع الدين العام ، والديون المستحقة ، واحتياطي النقد الاجنبي، والمساعدات الممنوحة (مع تفاصيل الجهات المانحة الرئيسية).
- لمحة عن البنية التحتية في الدولة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية والمتطورة (قطاعات الاتصالات، المعلوماتية، الصناعة والزراعة، القطاع المصرفي...).
- العلاقات الدولية التجارية، أنواع العقود التجارية ودور الدولة، امكانية الخصخصة وافاقها

2. مناخ الاستثمار العام

- مناخ العمل - من حيث التكلفة والوقت من الاعمال التجارية: اجراءات الحصول على الائتمان، والايرادات وضريبة الشركات المحلية والاجنبية ، الاجراءات والوقت لإغلاق الشركات والمؤسسات، نوعية البنية الأساسية (الطرق والموانئ والاتصالات السلكيه واللاسلكيه) ، ضمانات وحوافز الاستثمار والمساهمات في الضمان الاجتماعي ، المياه، تكلفة الوقود والمحروقات، تكلفة شراء وتأجير المباني السكنية، الرسوم الجمركية، قوانين نقل رؤوس الاموال، قوانين مكافحة الاحتكار، الرعايه الصحية والرقابة على الاسعار ، التعامل مع التراخيص، مستوى التعليم ، توزيع الدخل...
- الاعمال التجارية المحتملة - توزيع الدخل والايرادات التقديرية للمنتج، تكاليف اليد العاملة، قطاعات الاقتصاد غير النامية، القطاعات العاملة الصالحة للخصخصة، الاصلاحات والفرص المتوقعة في المدى القصير والمتوسط.

3. الواقع القانوني القضائي، مقارنة اقتصادية:

- سرعة وفعالية الاجراءات المدنية والتجارية، الوقت والكلفة (تحديداً انفاذ الأحكام)
- الوسائل البديلة لحل النزاعات، امكانية لجوء الدولة الى التحكيم، الانضمام الى معاهدات التحكيم الدولية
- استقلال القضاء ومدى انتشار الفساد
- سرعة وشفافية المحاكمات

4. التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة الاقتصادية والاصلاح

- الاولويات الرئيسية للعمل (حسب القطاع)
- الاصلاحات المقترحة (الاجتماعية والاقتصادية)

5. لائحة بابرز المراجع المستخدمة والمفيدة

6. لائحة بالهيئات والنظمات الاقتصادية والمالية والاستثمارية الوطنية المعنية بالمشروع



توثيق المراجع (نموذج رقم 4)

النصوص الرسمية:

قوانين

اسم القانون، رقمه، سنة صدوره، منشور في (...)

مراسيم

اسم المرسوم، رقمه، سنة صدوره، منشور في (...)

قرارات ولوائح تنظيمية

اسم القرار/اللائحة التنظيمية، رقمه(ها)، سنة صدوره(ها)، منشور(ة) في (...)

المعاهدات

اقليمية

اسم المعاهدة، تاريخها

دولية

اسم المعاهدة، تاريخها

الكتب

اسم الكاتب، "عنوان الكتاب"، اسم المدينة، اسم الدولة، اسم دار النشر، سنة الإصدار

مثلاً:

محمود شريف بسيوني و عبد العظيم وزير، "الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الإنسان"، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، 1991.

التقارير

عنوان التقرير، كاتب التقرير، الناشر، السنة
مثلاً:

"تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005.

الدراسات

عنوان الدراسة، اسم الكاتب، الناشر، السنة
مثلاً:

"دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان وحرّياته"، عبدالله خليل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004.

المقالات

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، المجلة، الناشر، المدينة، السنة، العدد، الصفحة
مثلاً:

دريد بشرّاوي، "قواعد وأصول ملاحقة القضاة في قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد"، مجلة العدل، نقابة المحامين، بيروت، تاريخ الاصدار، العددان .و.، صفحة ...

المواقع الإلكترونية

اسم صاحب الموقع (مؤسسة عامة، وزارة، منظمة، شخص طبيعي، الخ...)، عنوان الموقع، لمحة مقتضبة عن محتوى الموقع.

مثلاً: المنظمة العالمية للملكية الفكرية

www.wipo.org

لمحة: يحتوي هذا الموقع الخاص بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (مركزها جنيف، سويسرا) على معلومات قيّمة تتعلّق بحماية الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. يشتمل الموقع على مجموعة كاملة لقوانين الملكية الفكرية في □□□ دولة وعلى المعاهدات الدولية في هذا المجال. هذا الموقع هو ذو أهمية كبيرة لكل باحث في مجال قوانين ونظم الملكية الفكرية بشقيها، الملكية الأدبية والملكية الصناعية.



محضر جلسات النقاش المركزة (نموذج رقم 5)

| | |
|--|----------------------|
| | الاسم: |
| | تاريخ الجلسة: |
| | مكان الجلسة: |
| | تاريخ إرسال التقرير: |

المقدمة: (تحديد الهدف)

الحضور: (الأسماء والهوية العلمية وأسباب الاختيار)

النقاط المثارة: (الاسئلة المطروحة ومواضيع النقاش)

الخلاصات: (ملخص الاقتراحات المقدمة مع عرض لكل اقتراح على حدة)



سياق وهدف التقرير (نموذج رقم 6)

يأتي هذا التقرير في إطار مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي يقوم بتنفيذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI) وذلك في كل من الإمارات، تونس، لبنان واليمن.

بصورة عامة، يهدف المشروع، الذي يمتد على فترة سنتين، إلى تعزيز وإصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغية دعم وتشجيع بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية تفضي على المدى القصير إلى نمو اقتصادي في قطاعات معينة في الدول المعنية بالمشروع. ان النتائج المتوقعة من المشروع هي تحسين القدرة على فهم القانون التجاري وتعقيده في الأنظمة التجارية والقانونية المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات القانون التجاري.

يستهدف المشروع في المقام الأول المحامين ورجال الأعمال ويسعى إلى إشراكهم بصورة فعلية وعملية مع واضعي السياسة التجارية من خلال حوار يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة وضمن عملية تعلم عن طريق الأقران من أجل تعزيز البيئة القانونية للأعمال التجارية في البلدان المعنية. لذلك، فان المشروع يعتمد على شبكة من الشركاء على المستوى الوطني في (الرجاء وضع العبارة المناسبة) تضم وزارة (الرجاء وضع العبارة المناسبة) كشريك حكومي رئيسي ونقابة المحامين وغرف التجارة وغيرها من الجمعيات المهنية.

بالإضافة إلى هؤلاء على المستوى الوطني يدعم المشروع فريق استشاري دولي يضم مستشارين إقليميين ودوليين وممثلين عن منظمات إقليمية ودولية مثل جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، البنك الدولي، غرفة التجارة الدولية وغيرها.

في هذا السياق، تم اعداد هذا التقرير الوطني التقييمي حول واقع التشريعات الاقتصادية وقوانين الاعمال في (الرجاء وضع العبارة المناسبة) والذي يهدف إلى إجراء دراسة تحليلية من شأنها أن تقدم صورة واضحة ومركزة حول وضع القوانين التجارية وقوانين الاعمال في دول المشروع، بما يعنيه ذلك من دراسة للقوانين ذات الصلة في النصوص وفي الممارسة وتحليل للنظام القانوني والاقتصادي بشكل عام، وذلك بهدف تقييم مدى مساهمة هذه الأطر في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق بيئة قانونية مؤاتية للاستثمار.

سوف يتم لاحقاً دمج هذا التقرير مع التقارير الصادرة عن باقي دول المشروع ضمن تقرير إقليمي مقارن يقدم نتائج والخلاصات ويشكل مادة من مواد حوار السياسات الإقليمي حول تطوير القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.